الجمهوريـــــة التونسيـــة

وزارة الصحـــــة

منظمـــة الصحـــة العالميـــة

مداخلة حول:
الوقاية من الاستغلال، الانتهاكات والاعتداء الجنسي.
البند عدد 1.22 من جدول الأعمال المؤقت

أوّد أن أعبر عن امتناني وشكري العميقين لمنظمة الصحة العالمية على جهودها في إعداد وثيقة حول الاستغلال والانتهاكات والاعتداء الجنسي والوقاية منها، حيث تعد هذه المسألة من أكثر المشكلات التي تواجهها المجتمعات في جميع أنحاء العالم وتلحق أضرار جسيمة بالضحايا وتؤثر على صحتهم الجسدية والنفسية، وحيث تعتبر منظمة الصحة العالمية مرجعا هاما في قضايا الصحة وتعمل بجد للتعامل مع التحديات الصحية المجتمعية، فإني أشكرها على دعمها وجهودها المستمرة في تقديم المساعدة والتوجيه في هذا المجال. هذا و أؤكد أنّ هذا العمل خطوة هامة نحو زيادة الوعي والتوعية حول هذه الظاهرة التي ما فتئت تهدد المجتمعات وأؤمن بأنها ستساهم في تعزيز الإجراءات الوقائية وتبادل التجارب والممارسات الناجحة.

وفي مجال الوقاية من الإستغلال والأنتهاكات والإعتداء الجنسي شهدت البلاد التونسية العديد من التطورات والجهود على مر السنوات، حيث كانت هناك عدة مبادرات وقوانين تمّ إتخاذها لمكافحة هذه الظواهر وحماية الضحايا، وفي ما يلي بعض الجوانب الرئيسية:

- **قانون حماية الأطفال :** إعتمدت تونس قانونا لحماية الأطفال منذ سنة 2016، يهدف إلى حماية الأطفال من جميع أشكال الإستغلال والعنف بما في ذلك الإعتداء الجنسي وإستغلالهم في أعمال ضارة.
- **قانون مكافحة العنف ضد المرأة:** أقرت تونس قانونا لمكافحة العنف ضد المرأة في سنة 2017 والذي يشمل تعريف العنف ليشمل العنف الجسدي والنفسي والجنسي والإقتصادي، كما يوفر هذا القانون حماية للضحايا وتعزيز الوعي وتدريب المهنيين في المجال.

و تم تعزيز التعاون بين الجهات المعنية في تونس بما في ذلك وزارة المرأة والأسرة ووزارة الداخلية والمحاماة والقضاة،حيث تعمل هذه الجهات سويا لتعزيز الوعي وتطوير السياسات وبرامج للوقاية والتوعية ومكافحة الإستغلال والانتهاكات الجنسية.

ومن جهة أخرى تعمل المنظمات غير الحكومية في تونس على تعزيز حقوق النساء والأطفال وتقديم الدعم والمساعدة للضحايا وتقديم خدمات مثل الملاذ والإستشارة والتوجيه.

وكغيرها من الدول تواجه تونس تحديات جدية في مجال الوقاية من الإستغلال والإنتهاكات والإعتداء الجنسي ويمكن تلخيص هذه التحديات في:

- ضعف الإطار القانوني لحماية الضحايا من الإستغلال والإعتداء الجنسي، فرغم تبني العديد من القوانين المتعلقة بحماية النساء والأطفال من العنف، فإنها مازالت تعاني من عدم التنفيذ الفعّال والفاعل .

- الثقافة والتمييز: يشكل العنف الجنسي في تونس مشكلة ثقافية واجتماعية كبيرة، حيث يتعرض الكثير من الضحايا للتمييز والتعرض للمذلة والإهانة بعد الإعتداء.

- قلة التوعية والتثقيف: تعتبر التوعية والتثقيف حول العنف الطريق الصحيحة للإبلاغ عنها بما أن الكثير من الناس لا يعرفون حتى بوجود قوانين متعلقة بحماية النساء والأطفال من هذه الظاهرة.

وفي الختام ندعو منظمة الصحة العالمية إلى مزيد دعم وتعزيز قدرات وزارة الصحة ومختلف المتدخلين في مجال الوقاية من الاستغلال، الانتهاكات والاعتداء الجنسي.

وشكرا على حسن الاصغاء